حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٩ (عدد يوليو – سبتمبر ٢٠٢١)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

(الاستلزام الحواري) استراتيجيةً للتأدب في الخطاب اللغوي مقاربة تداوليةً لخطب (نهج البلاغة)

عبدالزهرة دريول كريم*
حميد عبدالحمزة الفتليّ**

كلّية الآداب/ جامعة بغداد/ العراق
Woh82@gmail.com

المستخلص

الاستلزام الحواريّ نظريَّة لسانيَّة بدأ البحث التداوليّ مع الإعلان عنها عهدًا جديدًا، إذ أسهمت في حلّ الكثير من المشكلات الفلسفيَّة التي كان يستعصي على الفلاسفة حلُّها، حين نجحت في تفسير كيفيَّة اختيار افتراضات دون أُخرى، ينتظر الـمُتكلِّم من الـمُخاطَب اعتمادها للوصول إلى فهم قصده وإتمام عمليَّة التخاطب على أحسن وجه؛ فعلى الرغم ممـــًّا للاستلزام الحواريّ من تأثير فعّال في بنية اللُّغة، فإنـــَّه يستند إلى مبادئ عامّة تقع خارج تنظيم اللُّغة، هدفها الاتّصال القائم على التعاون، فضلًا عمَّا ينماز به من أنـــَّه يُقدِّم تفسيرًا صريحًا لمقدرة الـمُتكلِّم على أن يعني بقوله أكثر ممـــًّا يتلفَّظ به، وعلى هذا الأساس نجحت هذه النظريَّة في أن تكون من أهمِّ الاستراتيجيَّات التي قامت عليها نظريَّة التأدُّب في اللّسانيّات التداوليَّة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢١.

الاستلزام في اللُّغة

لم تنصَّ المعجمات على معنًى واضح للاستلزام، ولا لجذره (لزم)، بل اتَّبع أصحاب المعجمات في تعريفه الطريقة الشائعة التي تماثل التعريف بالضدّ، وهي التعريف بالمشهور، من ذلك ما ذكره الخليل من أنَّ مفهوم اللزوم (معروف)، وتابعه في ذلك مَنْ جاء بعده (١).

ويبدو أنَّ مفهوم اللزوم الذي أشار إليه الخليل هو المفهوم المنطقيّ الذي يُعنَى به: اللُّصوق وعدم المفارقة، وهذا المعنى يكاد يكون قريبًا من مفهوم الاستلزام الذي نبحث فيه، إذ إنَّ تبادر معنًى ما بناءً على ذكر معنًى آخر، يفيد بأنَّ المعنى المتبادِر ملتصق بالمعنى الأوّل لا يفارقه، ففي حين أنَّ اللزوم المنطقيّ يقتصر على الاستدلالات المبنيَّة على المضمون الدلاليّ، فإنَّ الاستلزام الحواريّ يعتمد على المضمون وعلى مطالب تتعلق بطبيعة التخاطب وتقوم أساساً على التعاون (٢).

الاستلزام في الاصطلاح

ترجع نشأة البحث في الاستلزام الحواريّ والأسس المنهجيَّة التي يقوم عليها إلى المحاضرات التي كان يلقيها غرايس على طلبته في جامعة هارفارد سنة ١٩٦٧م. ففي الوقت الذي صاغ فيه غرايس نظريَّة الخطاب التي أنتجت مبدأ التعاون، تنبَّه على مفهوم (الاستلزام)، فبدأ بصياغة قاعدة تخاطبيَّة تُحدِّد كيفيَّة الانتقال من أفعال اللُّغة المباشرة إلى أفعال اللُّغة غير المباشرة، على أساس علاقة عدم التناسب بين دلالة الملفوظ المباشرة وبين دلالته في السياق.

فقد لحظ غرايس وجود حالات كثيرة يخفق فيها الـمُتكلِّم في مراعاة القواعد واحترامها، وقد ينشأ هذا الإخفاق عن تعمُّد الكذب وخداع الآخرين، أو عن عدم القدرة على التعبير عن المقاصد تعبيرًا واضحًا. ولكنَّه ركَّز جلّ جهده على الحالات التي يعجز فيها الـمُتكلِّم عجزًا بيِّنًا عن لحاظ القواعد التي من المفترض أن تعينه على حثِّ السامع ليلحظ معنًى إضافيًا يختلف عن المعنى الذي تُعبِّر عنه كلماته.

ويمكن تبيين مفهوم نظريَّة الاستلزام الحواريّ عند غرايس، في الخطوتين الآتيتين:

١. دلالة قول الـمُتكلِّم هي (ب)، وليس هناك أيُّ سبب يدعو إلى الاعتقاد بأنَّ الـمُتكلِّم لم يحترم مبادئ الحوار، ولن يفعل الـمُتكلِّم ذلك إلاَّ إذا كان الـمُخاطَب يفترض أنَّ الـمُتكلِّم يقصد الدلالة (ت).
٢. يعرفُ الـمُتكلِّم، ويعلم أنَّ الـمُخاطَب يعلم أنَّه يعرفُ، أنَّه بإمكان الـمُخاطَب أن يفترض أنَّه يقصد الدلالة (ت) ولم يمنعه من ذلك، بمعنى أنَّه يوافقه الافتراض، أو في الأقل أنَّه لا يعترض على ذلك. إذن فقد ضمَّن الـمُتكلِّم الدلالة (ت) ضمن الدلالة (ب).

أمَّا المصطلح الذي اختاره غرايس للتعبير عن هذا المفهوم، فقد اشتَقَّ مصطلح الاستلزام (implicature) والفعل (implicate)، من الفعل (Imply)، الذي يعني اقتراح الشيء بشكل غير مباشر، أو من غير التَّصريح به. والفعل (Imply) في الإنجليزيَّة مشتقٌّ من الفعل اللاتيني (plicare) الذي يعني: تضمَّنَ أو استلزم (٣).

وكان غرايس دقيقًا في اختياره مصطلحه: للتنبيه على الفوارق الحاسمة بين مصطلح اللُّزوم المنطقيّ (implication) الذي هو محور علم المعاني، وبين الاستلزام الحواريّ الذي اختار له الفعل (implicat)، فخصَّ عمليَّة الاستدلال التي تجري في التداول اللَّفظيّ بمصطلح (implicature)[٤] . وأنَّ الفوارق الحاسمة التي دعت غرايس إلى اشتقاق هذا المصطلح الجديد، هي الفوارق نفسها التي دعت فاخوري إلى استعمال مصطلح (الاقتضاء) المقترض من أُصول الفقه بمعنًى شبيه بمفهوم غرايس.

وللتعريف بهذا المبدأ طرح غرايس مثالًا لصديقين يتحدَّثان عن صديق ثالث لهما يعمل في مصرف، فيتوجّه الأوّل بسؤال الثاني: كيفَ حالِ فلانٍ في عمله؟ فيجيب الثاني: لا بأس أظنُّ أنـــَّه منسجم مع زملائه ولم يسجن بعد![٥]

فقد رأى غرايس أنَّ هناك طرائق عِدَّة لفهم هذا الجواب، إذ يقوم الباحث بإدخال بعض المفاهيم التي يراها أساسًا لكُلّ عمليَّة حوار، بوصف الـــمُتكلِّم قد أضمر أو ضمَّنَ معنًى غير المعنى الحرفي للكلام، ثُمَّ ميَّزَ غرايس بعد ذلك بين فعل (قال) وفعل (ضمَّنَ) وتوصَّل إلى أنَّ الثاني أشمل؛ لأنَّ الأوّل يُحدِّد العلاقة الضيِّقة بين ما قـــِيلَ وبين المعنى الحرفي للكلمات[٦] .

ومما تقدَّمَ يمكن تعريف (الاستلزام الحواريّ) في الاصطلاح بأنـــَّه: «شيء يعنيه الـــمُتكلِّم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءًا ممـــَّا تعنيه الجملة بصورة حرفيَّة»[٧] . أي: إنـــَّه: اقتضاء قول ما مدلولًا ثانيًا تاليًا لمدلول أوّل، ولا يكون هذا القول ملائمًا سياقيًّا إلاَّ به، إذ يُشكِّل المدلولُ الأوّلُ للقول بمعيَّة السياق وقواعد التخاطب الدالَّ الأساس للمدلول الـــمُستلزَم.

وذلك كُلّه قائم على أساس أنَّ التعبير الواحد يمكن أن يؤدِّي معاني عِدَّة، بالاستناد إلى المتلقّي، وطريقة فهمه التعبير، فالنظر تداوليًّا إلى عبارة مثل: (أحسنت) يكشف عن اختلاف مدلولها عن دلالتها الحرفيَّة التي تعني استجادة الـــمُتكلِّم تصرفًا أو موقفًا مُعيَّنًا، بالاستناد إلى أنَّ المعنى التداوليّ ينبثق من علاقة الملفوظ بثلاثة جهات هي: الـــمُتكلِّم، والسياق، والاستعمال في الجماعة اللُّغويَّة التي ينتمي إليها المتخاطبون، ومن ثَمَّ فإنَّ عبارة (أحسنت) قد تعني: الاستحسان، وقد تدلّ على السخريَّة والاستهزاء، وقد تحمل دلالات التوبيخ الممزوج بالغضب[٨] .

وعلى الرغم من أنَّ الاستلزام الحواريّ هو أحد أهمّ جوانب الدرس التداوليّ، وأنـــَّه ألصقها بطبيعة البحث فيه، وأبعدها عن الالتباس بمجالات الدرس الدلاليّ، إلاّ أنـــَّه من المصطلحات الحديثة النشوء قياسًا بسائر المصطلحات الأُخَر[٩] .

طرائق تحقُّق الاستلزام الحواريّ

لم يفُت غرايس أن يضع أُصول الطريقة الاستنتاجيَّة التي تُعِين الـــمُخاطَب على الوصول إلى المعنى المقصود بالبناء على المعنى الظاهر، وذلك باتّباع إحدى طريقتين:

الأولى: اتّباع القواعد المتفرِّعة من مبدأ التعاون، ليحصل على فائدة قريبة، هي التي سمّاها الأُصوليون (المنطوق).

الثانية: الخروج على القواعد المتفرِّعة من مبدأ التعاون، فيحصل بذلك على فائدة بعيدة، هي التي سمّاها الأُصوليون (المفهوم)، أو (المسكوت عنه)[١٠] .

فعلى الـمُخاطَب أن يتّبع طريقة عامة للوصول إلى الاستلزام المطلوب، ومفاد تلك الطريقة: أنَّه مع عدم وجود مسوِّغ لدى الـمُخاطَب للتفكير في أنَّ الـمُتكلِّم لا يراعي قواعد الحوار، فإنَّ الـمُتكلِّم إذا قال: إنَّ زيدًا صائم، وأراد معنًى مستلزمًا، وجب عليه أن يفكِّر في: إنَّ زيدًا لا يتقيَّد بشرائط الصوم، وعليه أن يعرف أنَّ ثَمَّة معرفة مشتركة بينه وبين الـمُخاطَب تستلزم افتراض عدم تقيُّد زيدٍ بشرائط الصوم، وألاَّ يقومَ الـمُتكلِّم أيضاً بعمل يمنع الـمُخاطَب من التفكير في ذلك، فيخلُص الـمُخاطَب إلى أنَّ خطاب الـمُتكلِّم الذي مفاده: إنَّ زيدًا صائم، يستلزم، على سبيل التهكُّم أو غيره، أنَّ زيدًا لا يتقيَّد بشرائط الصوم، فأراد من الـمُخاطَب أن يفكِّر في ذلك (١١).

فالاستلزام الحواريّ ينجم عن الموقف الذي يتّخذه الـمُتكلِّم من قواعد مبدأ التعاون، وَفقًا للاستراتيجيّات التي تتضمَّنهما هاتان الطريقتان، وعلى النحو الآتي (١٢):

الطريقة الأولى: في هذه الطريقة التي حاصلها أنَّ الـمُتكلِّم لا يقصد خرق مقولات وقواعد مبدأ التعاون، وأنَّ الـمُخاطَب يفهم ما يرمي إليه الـمُتكلِّم من إنشاء الخطاب، فإنَّ الـمُتكلِّم يسعى إلى إيصال قصده إلى الـمُخاطَب بطريق الإلماح، وبالشكل الذي يكون فيه ظاهر الكلام مغايراً لما يقصد الـمُتكلِّم إبلاغ الـمُخاطَب به. كما لو أنَّ الـمُتكلِّم قال في سياق مُعيَّن: إنَّ زيداً رجلٌ شجاع، وهو يخفي في سرِّه خلاف ما قال، فعلى الرغم من أنَّ ما صرّح به الـمُتكلِّم لا يُطابق ما يفكّر به، إلاَّ أنَّ السياق المشترك بين الطرفين يفرض على الـمُخاطَب أن يعتقد بأنَّ الـمُتكلِّم لا يرفض مبدأ التعاون في الخطاب، بل إنَّه يسعى الى إيصال أمر هو نقيض لما صَرَّحَ به (١٣).

فسلوك الـمُتكلِّم في هذه الطريقة يعني أنَّه يمتثل قواعد التخاطب بشكل صريح إلى حدٍّ ما، في الوقت الذي يترك فيه للمخاطَب مهمة توسيع وتظهير المعاني الضمنيَّة باللُّجوء إلى استدلالات مباشرة، منطلقاً من فكرة أنَّ الـمُتكلِّم يراعي قواعد الحوار، فإنَّه حين ينطق بملفوظٍ ما فإنَّ الـمُخاطَب يفترض أنَّه تلفَّظ به معتقدًا بمضمونه وأنَّ عنده بحسب مقولة الكيفيَّة ـــ على سبيل المثال ـــ دليلًا على ذلك المضمون.

وأنَّه بحسب مقولة الكمِّ يجب عليه أن يؤدِّي مضمون قوله بالشكل الذي يضمن عدم تضليل الـمخاطَب، فإذا قال الـمُتكلِّم: إنَّ لفلانٍ خمسة عشر ولداً، فإنَّ ذلك لا ينافي أن يكون لدى الـمُخبَر عنه أكثر من هذا العدد، لكنَّ هذه الفكرة تتعارض مع قاعدة الكمّ، ويكون من نتيجة القول أنَّ الـمُخاطَب يتعرَّض للتضليل بحكم أنَّه فَهِمَ أنَّ عدد أولاد الـمُخبَر عنه محدود بالرقم الذي تلفَّظ به الـمُتكلِّم؛ لأنَّه يَفترض أنَّ الـمُتكلِّم ملتزم بقواعد الحوار، وبقاعدة الكمّ تحديدًا في مؤدَّى هذا القول، التي تفرض عليه أن يُخبر بالقدر المطلوب.

أمَّا مقولة الإضافة فهي مقولةٌ عامّةٌ إلى درجة استيعابها سائر المقولات، ويعود الفضل إليها في تقديم أوسع لائحة من الاستلزامات، إذ تُعين الـمُتكلِّم على إيجاز الخطاب من طريق التخلّي عن الأمور التي لا يكون به حاجة إليها.

وفي مراعاة مقولة الجهة تحصل أنواع أُخَر من الاستلزامات.

وقد تكون إحدى القواعد التي تنطوي عليها هذه المقولة هي الأهمّ من بين أخواتها، فلو قلنا: حطّت الطائرة ونزل الرُكَّابُ، فإنَّ مضمون القول يوجب تقديم قاعدة الترتيب على سائر القواعد؛ لاستحالة تقدُّم المعطوف على المعطوف عليه في مثل هذه الجملة، على العكس من جمل أُخَر تتضمَّن حرف العطف (الواو)، ولكنَّها في الوقت نفسه

تسمح بتبادل المواقع بين الجمل، نحو: جاءَ المعلّمُ والتلميذُ.

الطريقة الثانية: أن يخرج الـمُتكلّم، عن قصد وبشكل معلن، على قواعد التخاطب، أو أن يستخفَّ بها[١٤]، وعلى النحو الآتي :

١. خرق مقولة الكمّ

تُفيد هذه المقولة ضرورة أن يكون إخبار الـمُتكلّم بمقدار ما يحتاج إليه الـمخاطَب، كما مَرَّ بنا، ويحدث الخرق في إحدى قاعدتيها، وعلى النحو الآتي:

خرق القاعدة الأولى: التي تنصُّ على أن تكون مساهمة الـمُتكلّم في التخاطب بالقدر الذي يتطلَّبه الإخبار أي: دون نقصان، وذلك بأن يُقدِّم الـمُتكلّم لمخاطَبه معلوماتٍ بالقدر المطلوب. لأنَّ النقصان فيها يؤدِّي إلى عدم تواصل الـمُخاطَب بالشكل الذي يضمن نجاح العمليَّة التخاطبيَّة.

ومن الأمثلة على خرق مبدأ الكميَّة، قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف: ٨٢]:، فهو من باب مجاز الاختصار، ومن المفترَض أنـــَّه في معانيه الحرفيَّة يخلُّ بصورة الكلام.

ويحصل خرق هذه القاعدة بطرائق أُخَر، منها: أن يتجنَّب الـمُتكلّم الإجابة على سؤال يوجَّه إليه بداعي الإحراج، أو بداعٍ آخر، وهو لا يمتنع عن الإجابة رغبة منه في إنجاح التخاطب، فيردُّ قاصدًا إبلاغ الـمُخاطَب ما يضمره بطريق غير صريح، متوسِّلاً في ذلك الطريقة البيانيَّة التي تُعرَف بالتعريض أو التلويح.

أمـــَّا الـمُخاطَب فإنـــَّه حينما تكون معاني التراكيب الظاهرة قاصرةً عن إفادة القصد فلا بُدَّ له أن يصل إلى استلزام مفيد، مع فرض صحّة تقديره أنَّ الـمُتكلّم راغب في التعاون لإنجاح عمليَّة التخاطب.

فقول المتكلّم: (اشتدَّ بنا الحرُّ)، يقصد به أن يبادر الـمُخاطَب إلى فتح النافذة مثلًا، وهذا القول في ظاهره يخلُّ بقاعدة الكمِّ؛ لانه يُخبر بما يكون الـمُخاطَب على علم به، ولكنَّه في باطنه طلب، يمكن الاهتداء إليه بافتراض أنَّ الـمُتكلّم ملتزم بمبدأ التعاون[١٥] .

خرق القاعدة الثانية: التي تنصُّ على ألاَّ يجعل الـمُتكلّم مساهمته في التخاطب أكثر ممـــَّا هو مطلوب. أي: من دون زيادة على المعلومات التي يحتاج الـمُخاطَب إليها.

ويحصل الخرق لهذه القاعدة بطرائق، منها: أن يتكلَّف الـمُتكلّم، حين يُسأل عن خبر ما، الإدلاء برأي وراء آخر، مصرًّا على صحّة كلامه بشكل لا يقبل النقض، فيُلفِت هذا الهذر المقصود انتباه الـمُخاطَب إلى أنَّ الـمُتكلّم غير متيقّن من صحّة ما يُخبر به.

وعلى الرغم من أنَّ العرب يميلون إلى اختصار الكلام بحذف ما يُلمَح من السياق، إلا أنـــَّهم لا يسوّغون الحذف على كُلّ حال، وعلى العكس من ذلك فقد يُسهب الـمُتكلّم في موضع الاختصار، فيدخل هذا أيضاً في الإخلال بقاعدة الكميَّة، ولكنـــَّه في الواقع ليس كذلك، إذ إنَّ هذا الإسهاب الذي لجأ إليه الـمُتكلّم ضروريٌّ لحاجة الكلام إلى التبيين في موضع الإطناب.

٢. خرق مقولة الكيف

تقتضي هذه المقولة الصدق في التخاطب.

خرق القاعدة الأولى: التي تنصُّ على: (لا تقل ما تعلم أو تعتقد أنـــَّه كاذب). ويجري نقض هذه القاعدة بطرائق عِدَّة منها:

١. التهكّم[١٦]: أن يصرِّح الـمُتكلّم بخطاب ظاهر الكذب للمخاطَب الذي يعلم أنَّ هذا الكلام لا يطابق ما يفكر به الـمُتكلّم، ويعلم أيضاً أنَّ الـمُتكلّم لا يرفض التعاون في

الخطاب، وأنـــَّه يسعى إلى إيصال قصده إليه بطريقة غير مباشرة، فلو أنَّ الــمُتكلِّم شاهد شخصًا كان متخاذلًا جبانًا في موقف ما، فقال متهكِّمًا: أنتَ رجلٌ شجاع!، فالسياق المشترك بين الــمُتكلِّم والــمخاطَب يفرض على الطرف الثاني أن يعتقد بأنَّ الــمُتكلِّم يسعى الى إيصال مفهوم نقيض لظاهر الخطاب، مراعيًا مبدأ التعاون(١٧).

٢. الاستعارة: إنَّ استلزام المعنى الــمُستعار له يجري في أغلب الأحيان بطريقة مماثلة لفهم التهكُّم، فالمنطوق الحرفي للاستعارات هو لغو ساقط، والمعنى المستعار له قد يختلف وَفقاً للظروف والأحوال، فلو قال الــمُتكلِّم: زيدٌ رجلٌ من فولاذ فإنـــَّه لا يعني في الحقيقة أنـــَّه مصنوع من مادة الفولاذ، بل إنـــَّه يقصد أنـــَّه رجل ذو شخصيَّةٍ قويَّةٍ وشخصيَّةٍ متينةٍ.

وقد نبَّهَ غرايس على بعض الحالات التي تجمع الاستعارة بالتهكُّم، لينجم عن هذا الجمع مستويات أُخَر من الاستلزام، فيتُمّ الانتقال من الاستعارة إلى التهكُّم، على نحو أن يقول الــمُتكلِّم حين يرى امرأةً دميمة: (قد أقبل القمر!!)، فيجري انتقال الذهن من (القمر) إلى (الحسناء) أوَّلًا في توظيف الاستعارة، ومن ثَمَّ إلى نقيض الحسن، أي: إلى المرأة الدميمة في توظيف التهكُّم.

وأشار الدكتور فاخوري إلى أنَّ هذا النوع من التراكيب البيانيَّة لا يقتصر على الاستعارة والتهكُّم فحسب، بل إنـــَّه يشمل سائر الصور(١٨). ولنا أن نذكر مثالًا لتلك الصور، في خروج الخطاب من النهي في قول السيد لعبده: لا تُطِعْ أمري، حين لا تطابق المساهمة الحواريَّة ما يجول في خاطر الــمُتكلِّم، لأنـــَّه يقصد إلى معنًى يلائم المقام الذي أنجزَت فيه الجملة، وهو معنى التهديد(١٩).

وهذا النوع من التوظيف لمزيج الاستعارة والتهكُّم أشار إليه البلاغيّون العرب، واصطلحوا عليه: (الاستعارة التهكُّميَّة)(٢٠)، وذكروا له شواهد، منها ما ذكره السُّبكي في قوله تعالى: (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ) [الدخان: ٤٩] في ذكر عذاب أبي جهل(٢١)، فالخطاب يفصح عن تهكُّم؛ تهاونًا من الــمُتكلِّم بالمخاطَب واستهزاءً به، وهو أغيظ للمُستهزَأ به وأشدُّ إيلامًا له(٢٢)؛ وذلك أنَّ قوله سبحانه: (إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ) «خبرٌ مُستَعمَل في التهكُّم بعلاقة الضدِّيَّة. والمقصودُ عكسُ مدلولِه، أي: أنتَ الذليل المهان»(٢٣).

٣. التعريض أو التلويح: وذلك حين يتلقَّظ الــمُخاطَب بخطأ صارخ، فيجيبه الــمُتكلِّم بردٍّ ظاهر الكذب، تلويحاً وتعريضًا بخطئه. كأن يقول الــمخاطَب: أليسَ المتنبي مَنْ كتب مسرحيَّة عُطَيل؟

فيجيب الــمُتكلِّم: نعم، وأبو تمام كتب كلمات النشيد الوطنيّ العراقيّ!!

وهذا الأسلوب لا يفارق كثيراً جادّة التهكُّم، إن لم يكن داخلًا في صلبه، ففي جواب الــمُتكلِّم دليل واضح على أنَّ الــمُتكلِّم يتهكَّم بقول الــمُخاطَب ويهزأ منه، وعلى الرغم من أنَّ الــمُخاطَب يفهم من جواب الــمُتكلِّم أنَّ في كلامه خطأً، إلَّا أنَّ هدف الجواب لا يُخرِج أسلوبه عن التهكُّم، فلو أنَّ طرفًا ثالثًا استمع إلى الخطاب لأثار في نفسه الرغبة في الضحك الذي هو من لوازم التهكُّم في العادة.

١. ***الإفراط***: كأن يصف الـمُتكلِّم مَنْ أحرق داراً وما تحتويه بقوله: قد ارتكبَ خطأً بسيطًا!!

٢. ***التفريط أو المبالغة***: بأن يقوم الـمُتكلِّم بوصف حالة قد لا تكون عامّة، فيعمُّمها في خطابه، نحو: الغربيّون كُلّهم ملحدون.

خرق القاعدة الثانية من مقولة الكيف: التي تنصُّ على: (لا تقل ما لا تملك إثباتًا على صحّته)، ونلحَظ أنَّ الدكتور فاخوري لم يذكر أمثلة لذلك؛ إمَّا لأنَّه يعتقد بعدم إمكان حدوث الخرق فيها، أو أنَّه أغفلها، وأنا أُرجِّح الاحتمال الثاني؛ لأننا نستطيع إيجاد الكثير من الأمثلة التي توافق عمليَّة خرق هذه القاعدة، فبإمكان أيّ متكلِّم أن يقول خطابًا لا يملك إثباتًا على صحّته، كأن يقول وهو لا يملك أدنى إثبات على كلامه: أنا متأكّدٌ أنَّه لا توجد حياة أُخرى، وأنَّ الإنسان يموت فيفنى!!

ومثل هذا الملفوظ قد يكون حقيقيًّا على وجه الاعتقاد، أو قد يكون داخلًا في بابٍ آخر، كالتهكُّم في سياقٍ يحتاج فيه الكلام إلى هذا الأسلوب، أو غيره.

٣. خرق مقولة الملاءمة

يعتقد الدكتور فاخوري بعدم إمكان خرق مقولة الملاءمة؛ لأنَّه من النادر الجواب بخطاب في سياق ما، يصلح أن يكون ملائمًا نسبةً إلى سياق آخر، كما في الحوار الآتي: ألا تعتقد أنَّ المدرِّسة دميمة؟ فيجيب الـمُتكلِّم باضطراب: الطقس جميل جدًّا اليوم، أليس كذلك؟

فيمكن تفسير الجواب في ظرفٍ ما على أنَّه إنكار لسؤال الـمخاطَب، وتلميح له بارتكابه هفوةً، ويمكن تفسيره في ظرف آخر بأنَّه يستلزم لفت نظر الـمُخاطَب إلى وجود المدرِّسة أو قريب لها في مكان يسمح لهم بسماع الخطاب.

لكنَّ ما ذكره فاخوري لا يصحُّ على وجه الإطلاق، ويمكن تلمُّس بعض الأمثلة في الخطاب اللُّغويّ التي ينفرط فيها عقد مقولة الملاءمة، فمن الممكن خرق قاعدة الملاءمة حين يكون الكلام في سياق التأدُّب الذي يأخذ حيّزًا واسعاً في الاستلزامات التداوليَّة، أي: حين يكون التأدُّب هو الدافع الرئيس لإنشاء الخطاب، على نحو ما ورد في خطاب نبيِّ الله نوح غير المباشر لله سبحانه: (وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ) [هود: ٤٥]، فهو (ع) يطلب الى الله سبحانه أمرًا لا يُرتجَى قبوله، ولا يُرجَى صدوره من مثل نوح (٢٤)، ولكنَّه قدَّمَ التحنُّن من ناحية الأبوَّة عذرًا لذلك، لذلك استلزم السياق أن يكون الخطاب ضرباً من ضروب التأدُّب في الخطاب وبأسلوب تعريضيّ؛ لما للأسلوب غير المباشر من صفات ينماز بها عن الأسلوب المباشر (٢٥)، وهو يوافق بذلك ما يُصطلح عليه في البلاغة العربيَّة (براعة الطلب) (٢٦) الذي يعني الإلماح الى القصد من غير التصريح به .

ولأنَّ نوحًا (ع) لم يكن يجهل أنَّ ابنه كافر، فإنَّ سؤاله له المغفرة بمنزلة الشفاعة له عند الله تعالى، «والاقتصار على الجمل الثلاث في مقام الدعاء تعريض بالمطلوب؛ لأنَّه لم يذكره، وذلك ضرب من ضروب التأدُّب والتردُّد في الإقدام على المسؤول استغناءً بعلم المسؤول» (٢٧) .

٤. خرق مقولة الصيغة

١. ***قاعدة اجتناب الغموض***: يحدث خرق هذه القاعدة حين يقصد الـمُتكلّم إبلاغ الـمُخاطَب أمرًا يرغب بإخفائه عن الآخرين، فيضطر الى تشفير كلامه برموز لا يستطيع الحاضرون حلّها في حين أنَّ الـمُخاطَب يفهمها ويستجيب لها فيتواصل مع الـمُتكلّم.

٢. ***قاعدة (اجتنب الالتباس)***: بأن يعني الـمُتكلّم أن يُلبـِس على الـمخاطَب، فالـمُتكلّم يريد أن يبلّغ الـمُخاطَب (التباسًا قصديًّا) يوهمه بالمغالطة التي يُطلعه عليها موظّفًا لأجل ذلك أحد الفنون البلاغيَّة، وذلك حين يتلفّظ بعبارة تحتمل معنيين، من غير قرينة تُرجِّح أحدهما. كما لو قال الـمُتكلّم: قبّلتُ الخالَ، فكلمة (الخال) تصلح لمعنيين لم يتضمَّن الكلام قرينة مانعة من إرادة المعنى الآخر منهما.

٣. ***قاعدة الإيجاز (ليكن كلامك موجزًا)***: فقد يقتضي الاستلزام الحواريّ أن يسهب الـمُتكلّم في كلامه لإيضاح غرضه، كأن يقول الـمُتكلّم: ألقى الشاعر كلماتٍ موزونة مقفاة، فاستبدل من كلمة (قصيدةً) ثلاث كلمات (كلماتٍ موزونة مقفاةً) ليوصل إلى الـمُخاطَب رسالة مفادها: أنَّ ما ألقاه الشاعر لم يكن شعرًا حقيقة، لخلوّه من الصورة الشعريَّة المؤثّرة، أو لغيره من الأسباب[٢٨].

٤. ***قاعدة الترتيب (ليكن كلامك مرتَّبًا)***: ولم يذكر فاخوري مثالًا لخرق هذه القاعدة، إغفالًا أو إيمانًا بعدم إمكان الخرق، لكنَّ الاحتمال الأوّل أرجح؛ لأنَنا نستطيع إنشاء أمثلة كثيرة على خرق هذه القاعدة، وعلى سبيل المثال فلو أنَّ نزول الركاب وهبوط الطائرة يستوجب ترتيبًا حواريًّا ناجمًا عن الترتيب المنطقي: (هبطت الطائرة، ونزل الركّاب)، فإنَّ عكس الترتيب قد يوحي للمخاطَب بأنَّ ثمة شيئًا ليس منطقيًّا يدعوه إلى التفكير في سبب هذا الخلط.

الاستلزام الحواريّ في (نهج البلاغة)

من خطبة له قال فيها: «أَيْنَ أَخْيَارُكُمْ وَصُلَحَاؤُكُمْ؟! وَأَيْنَ أَحْرَارُكُمْ وَسُمَحَاؤُكُمْ؟! وَأَيْنَ الْمُتَوَرِّعُونَ فِي مَكَاسِبِهِمْ، وَالْمُتَنَزِّهُونَ فِي مَذَاهِبِهِمْ؟! أَلَيْسَ قَدْ ظَعَنُوا جَمِيعًا عَنْ هذِهِ الدُّنْيَا الدَّنِيَّةِ، وَالْعَاجِلَةِ الْمُنَغِّصَةِ، وَهَلْ خُلِّقْتُمْ إِلاَّ فِي حُثَالَة لاَ تَلْتَقِي بِذِمِّهِمْ الشَّفَتَانِ، اسْتِصْغَارًا لِقَدْرِهِمْ، وَذَهَابًا عَنْ ذِكْرِهِمْ؟! فَـإِنَّا لِلهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، ظَهَرَ الْفَسَادُ فَلاَ مُنْكِرٌ مُغَيِّرٌ، وَلاَ زَاجِرٌ مُزْدَجِرٌ. أَفَبِهذَا تُرِيدُونَ أَنْ تُجَاوِرُوا اللهَ فِي دَارِ قُدْسِهِ، وَتَكُونُوا أَعَزَّ أَوْلِيَائِهِ عِنْدَهُ؟ هَيْهَاتَ! لاَ يُخْدَعُ اللهُ عَنْ جَنَّتِهِ، وَلاَ تُنَالُ مَرْضَاتُهُ إِلاَّ بِطَاعَتِهِ»[٢٩].

أورد أمير المؤمنين خطابه هذا في جمع من مريديه راغبًا في تنبيههم على غفلتهم وانغماسهم في ملذّات الدنيا، وتحذيرهم غضب الله سبحانه، ولكنَّ أدبه الرفيع تأبَّى عليه أن يكون خطابهم بأسلوب مباشر. وكلُّ ذلك اضطرَّ عليًّا إلى اختيار ما اصطلح عليه البلاغيُّون أسلوب (تجاهل العارف)[٣٠]، ليوظّف الاستفهام في مقصده بعد أن أخرجه من حقيقته إلى غاية أخرى تجسَّدت في فعل لُغويٍّ غير مباشر هو الوعيد، حين حذّرهم بهذا الأسلوب غير المباشر الذي يلامس شغاف العقول من دون أن يُحدث أي تصادم مع المخاطَب.

وإشارة الإمام إلى أنَّ الناس لا ينكرون الباطل ولا يزجرون ولا يزدجرون في زمن قد ظعن فيه الأخيار والصلحاء عن (الدنيا الدنيَّة)، فخُلّف الناس في (حثالة) يتنزَّه اللسان

عن ذكرهم، وهذه الإشارة تستلزم أن يكون المخاطَبون في مستوًى من التسافل الدنيويِّ، وأنـــَّهم قد بلغوا درجات خطيرة في ابتعادهم عن الله سبحانه، إلاّ أنَّ الإمام قصد إلى إبلاغهم هذه المعاني بأسلوب لا يمسُّ كيانهم، ولا يشعرهم أنَّ الــمُتكلِّم ينتقص منهم، إذ اختار مراعاة الجانب النفسيّ للمخاطب في التبليغ، في أسلوب يتوافق وما جاء في قواعد التأدُّب التي نَصَّ عليها الفلاسفة الغربيون، بما نستطيع توضيحه بصورة مقتضبة على النحو الآتي:

١. هناك توافق بين هذا الخطاب وبين القواعد المتفرِّعة من قاعدة التخيير في مبدأ التأدُّب عند لاكوف، يتجسَّد في أنَّ أمير المؤمنين عمد إلى عدم فرض نفسه على المخاطَب، فاستعمل أسلوب (تجاهل العارف) الذي يوافق بصورة كبيرة قواعد لاكوف، حين اختار عبارات تمكِّنه من حفظ المسافة بينه وبين المخاطَب باللّجوء إلى أسلوب الاستفهام بما يُتيح للمخاطَب مبادرة اتّخاذ القرار، فضلًا عن تجنُّب الــمُتكلِّم أساليب التقرير.

ويوافق أسلوب (تجاهل العارف) أيضًا مفهوم التأدُّب السلبيّ عند براون ولفنسون، الذي يُمثِّل حاجة الــمُتكلِّم إلى الخصوصيَّة والتحرُّر من الضغوط، ومن فضول الآخرين وتطفُّلهم، بتوظيف مجموعة من الأساليب البلاغيَّة كالمواراة والطلب بصيغة الاستفهام.

ونجد كذلك ملامح التوافق بين هذا الأسلوب البلاغيّ وبين قاعدة اللباقة عند ليتش حين يمكن للمتكلِّم التعبير عن غرضه بجملة استفهاميَّة أكثر لباقة تترك للمخاطب حريَّة الاختيار.

٢. في القواعد المتفرِّعة من مبدأ التواجه لدى براون ولفنسون، يتَّضح أنَّ أمير المؤمنين امتنع عن إيراد القول المهدِّد؛ ليضمن عدم المخاطرة بالوجه؛ لأنَّ هذا يضرُّ به حين لا يتفاعل المخاطَب معه، ويضرُّ بالمستمع أيضًا؛ لما سيخلِّفه من آثار نفسيَّة سلبيَّة، فإن قــِيلَ: إنَّ هذا الخطاب يتضمَّن بعض التعبيرات التي تدلُّ دلالة مباشرةً على قصد الــمُتكلِّم، نحو: «لَعَنَ اللهُ الآمِرِينَ بِالْمَعْرُوفِ التَّارِكِينَ لَهُ، وَالنَّاهِينَ عَنِ الْمُنكَرِ الْعَامِلِينَ بِهِ»، وغيرها، يمكننا آنئذٍ القول: إنَّ أمير المؤمنين صرَّحَ بالقول المهدِّد مع إمكان التعديل الذي يدفع عن المخاطَب الإضرار بوجهيه (الدافع والجالب)، فقد توسَّل المخاطَبين ليتواصلوا معه في القصد حين اختار أسلوبه في المواضع التي وجد أنَّ الاحتكاك بالمخاطب يكون على أوجِّه، بصيغة تحفظ الوجه الدافع للمخاطَبين، وذلك بتوظيف أسلوب الاستفهام في فنٍّ بلاغيٍّ يتيح له ذلك، هو فنُّ (تجاهل العارف)، فمن طريق طرح سؤال لا يُصَرَّحُ فيه بالمراد يمكن الإشارة إلى معانٍ كثيرة من طرفٍ خفيّ، ويمكن كذلك استدعاؤها إلى الذهن، فيقوم الــمُتكلِّم بصياغة السؤال بغيَة استدراج المخاطَب ليُدرك تلك المعاني، التي قد يُصَرِّح المخاطَب نفسه بما أدركه منها في الجواب عن السؤال، أو قد يكتفي بإدراك القصد حين يتيقن أنَّ الغرض من طرح السؤال كان مجرّد إيصال القصد (٣١).

وتوسَّل الــمُتكلِّم المخاطَبين أيضًا ليتواصلوا معه في القصد حين ابتدأ الخطبة بقوله: «عِبَادَ اللَّهِ إِنَّكُمْ وَمَا تَأْمُلُونَ مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا أَثْوِيَاءُ مُؤَجَّلُونَ... وَقَدْ أَصْبَحْتُمْ فِي زَمَنٍ لَا يَزْدَادُ الْخَيْرُ فِيهِ إِلَّا إِدْبَاراً وَلَا الشَّرُّ فِيهِ إِلَّا إِقْبَالًا...» فتنقَّل بأسلوب الالتفات في مخاطبة الناس (إِنَّكُمْ... قَدْ أَصْبَحْتُمْ...)، ثُمَّ إلى مخاطبة الواحد منهم بطريق يشدُّ المخاطبين إليه ويوطِّن عقولهم في الاستماع إلى كلامه (اضْرِبْ بِطَرْفِكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ النَّاسِ، فَهَلْ تُبْصِرُ...).

٣. يقارب أسلوب أمير المؤمنين بعض القواعد المتفرِّعة من مبدأ التأدُّب الأقصى لدى ليتش،

فهو يقارب: الصورة الأولى من قاعدة اللَّباقة حين سعى إلى التقليل من خسارة المخاطَبين. والصورة الأولى من قاعدة الاستحسان بسعيه إلى التقليل من ذمِّهم، وصورتَي قاعدة الاتّفاق بتقليله من الاختلاف مع المخاطَبين، والإكثار من الاتّفاق معهم، والصورة الثانية من قاعدة التعاطف، وهو يكثر من التعاطف مع الآخرين.

ولتستبين الطريقة الاستنتاجيَّة للوصول إلى المعنى المقصود لا بُدَّ من اتّباع الطريقة الثانية من طرائق تحقُّق الاستلزام الحواريّ، فمع عدم وجود مسوِّغ لدى الـمخاطَب للتفكير في أنَّ الـمُتكلِّم لا يراعي قواعد الحوار، فإنَّه يتيقَّن أنَّ الـمُتكلِّم خرج عن قصد على قواعد التخاطب، أو استخفَّ بها، وقد حصل الخرق في هذا الخطاب في القاعدة الثانية من مقولة الكمّ، إذ ذكر الـمُتكلِّم في الخطاب أكثر ممـــَّا هو مطلوب منه؛ لحاجة الخطاب إلى ذلك، وحصل أيضًا في القاعدة الثالثة من مقولة الصيغة، إذ اضطُرَّ الـمُتكلِّم إلى الإسهاب لغرض إعانة المخاطَب على التواصل معه بغية إدراك القصد.

* ومن خطبة له في صفّين، قال أمير المؤمنين: «وَأَعْظَمُ مَا افْتَرَضَ سُبْحَانَهُ... حَقُّ الْوَالِي عَلَى الرَّعِيَّةِ، وَحَقُّ الرَّعِيَّةِ، عَلَى الْوَالِي، فَرِيضةٌ فَرَضَهَا اللهُ سُبْحَانَهُ لِكُلّ عَلَى كُلّ، فَجَعَلَهَا نِظَامًا لأُلْفَتِهِمْ، وَعِزًّا لِدِينِهِمْ، فَلَيْسَتْ تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ إِلاَّ بِصَلاَحِ الْوُلاَةِ، وَلاَ تَصْلُحُ الْوُلاَةُ إِلاَّ بِاسْتِقَامَةِ الرَّعِيَّةِ. فَإِذا أَدَّتِ الرَّعِيَّةُ إِلَى الْوَالِي حَقَّهُ، وَأَدَّى الْوَالِي إِلَيْهَا حَقَّهَا، عَزَّ الْحَقُّ بَيْنَهُمْ، وَقَامَتْ مَنَاهِجُ الدِّينِ، وَاعْتَدَلَتْ مَعَالِمُ الْعَدْلِ، وَجَرَتْ عَلَى أَدْلاَلِهَا السُّنَنُ، فَصَلَحَ بِذلِكَ الزَّمَانُ، وَطُمِعَ فِي بَقَاءِ الدَّوْلَةِ، وَيَئِسَتْ مَطَامِعُ الأَعْدَاءِ. وَإِذَا غَلَبَتِ الرَّعِيَّةُ وَالِيَهَا، أَوْ أَجْحَفَ الْوَالِي بِرَعِيَّتِهِ، اخْتَلَفَتْ هُنَالِكَ الْكَلِمَةُ، وَظَهَرَتْ مَعَالِمُ الْجَوْرِ، وَكَثُرَ الإِدْغَالُ فِي الدِّينِ، وَتُرِكَتْ مَحَاجُّ السُّنَنِ، فَعُمِلَ بِالْهَوَى، وَعُطِّلَتِ الأَحْكَامُ، وَكَثُرَتْ عِلَلُ النُّفُوسِ، فَلاَ يُسْتَوْحَشُ لِعَظِيمِ حَقٍّ عُطِّلَ، وَلاَ لِعَظِيمِ بَاطِلٍ فُعِلَ! فَهُنَالِكَ تَذِلُّ الأَبْرَارُ، وَتَعِزُّ الأَشْرَارُ، وَتَعْظُمُ تَبِعَاتُ اللهِ عِنْدَ الْعِبَادِ» (٣٢).

الذي يبدو على ملامح هذا الخطاب أنـــَّه قـِيلَ في ظرف هو أخفّ وطأةٍ من الظروف الحرجة التي مَرَّت بها الأمّة الإسلاميَّة في أغلب أيّام عهد عليّ؛ لأنـــَّنا في الخطابات الأخَر التي ذُكِرَت في معسكر صفّين نلحظ غير هذا اللون من الخطاب الذي ينماز بنمطٍ عالٍ من التأدُّب بأسلوب التلميح، في حين تجده في غير هذا الخطاب يصرِّح بلوم أفراد معسكره وتقريعهم بسبب عدم امتثالهم لأوامر وليِّ أمرهم، وتقاعسهم عن القتال بين يديه، يعضد ذلك أنَّ أمير المؤمنين استرسل في جواب أحد الحاضرين حين توجَّه إليه بالمدح، رافضًا ذلك، ومبيِّنًا أنَّ الغرض من الخطاب ليس استجلاب التعاطف والمديح.

وهذا الخطاب بما يحيط به من السياق الحاليّ تضمَّن تعبيرات تستلزم بمجموعها تذكير المخاطبين بأمرٍ مهمٍّ، يتمثَّل في الطلب إليهم أن يمتثلوا أمره لتوجيههم الوجهة الصحيحة وضمان عدم مخالفتهم جادّة الصواب، إذ إنَّ التذكير بإيجابيّات طاعة وليّ الأمر وما يترتَّب عليها من قيام مناهج الدين واعتدال معالم العدل ويأس الأعداء من نيل مطامعهم في دولة الإسلام، إنَّ التذكير بهذه المزايا يدفع الناس إلى التمسُّك بطاعة وليِّ الأمر، فأمير المؤمنين عمد إلى توظيف أسلوب غير مباشر يحقِّق القصد من طريق التأدُّب.

والأمر نفسه ينطبق على ذكر سلبيَّات مخالفة وليِّ الأمر وعدم اتّباع تعليماته، وما ينجم عنه من فشوِّ مظاهر جاهليَّة تتجسَّد في ظهور معالم الجور وكثرة الإدغال في الدين وتعطيل أحكام الشرع إلى غير ذلك، كلّ هذه القضايا تدعو المخاطَب إلى التفكير ملِيًّا قبل أن يطرق فكره شيءٌ من ذلك، وتجبره على اتّباع أوامر وتعليمات القيادة، إن كان

يحرص على سيادة حكم الشرع المقدَّس، وهو أسلوب غاية في التأدُّب قصد الإمام إلى إبلاغ الناس فحواه بطريق التلميح، وكان للـمُتكلِّم أن يبلغ مناه في ذلك لو كان في الناس مَنْ يحرص على إرساء معالم الدين.

ونلحظ أنَّ في الخطاب خرقًا لقواعد المحادثة على مستويين:

المستوى الأوّل: خرق القاعدة الثانية من مقولة الكمّ، إذ إنَّ الخطاب تضمَّن أكثر ممـــًّا هو مطلوب، فكان يمكن التعبير عن المقصد بأقل من هذه التعبيرات، أو الدخول في القصد بتعبير مباشر، إلاّ أنَّ التأدُّب في الخطاب استلزم أن يتضمَّن هذا الخرق المقصود منه، وقد ذكرتُ في ما مَرَّ من صفحات أنَّ الـمُتكلِّم قد يُسهب في موضع الاختصار، فيخلَّ بمقولة الكميَّة، إلاّ أنـــَّه لا يُعدُّ إخلالًا على المستوى البلاغيّ، لأنَّ لجوء الـمُتكلِّم إلى هذا الإسهاب تدفعه إليه الضرورة؛ لحاجة الخطاب إلى التبيين في موضع الإسهاب.

المستوى الثاني: خرق القاعدة الثالثة من مقولة الصيغة، التي توجب على الـمُتكلِّم الإيجاز في خطابه، فالـمُتكلِّم هاهنا اضطرَّ إلى الإسهاب لغرض إيضاح القصد الذي من أجله أنشأ خطابه.

* من كلام لعليٍّ في معسكره بصفّين: «وَلَقَدْ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ (ص)، نَقْتُلُ آبَاءَنَا وَأَبْنَاءَنَا وَإِخْوَانَنَا وَأَعْمَامَنَا، مَا يَزِيدُنَا ذلِكَ إِلاَّ إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا، وَمُضِيًّا عَلَى اللَّقَمِ، وَصَبْرًا عَلَى مَضَضِ الأَلَمِ، وَجِدًّا عَلَى جِهَادِ الْعَدُوِّ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ مِنَّا وَالآخَرُ مِنْ عَدُوِّنَا يَتَصَاوَلاَنِ تَصَاوُلَ الْفَحْلَيْنِ، يَتَخَالَسَانِ أَنْفُسَهُمَا، أَيُّهُمَا يَسْقِي صَاحِبَهُ كَأْسَ الْمَنُونِ، فَمَرَّةً لَنَا مِنْ عَدُوِّنَا، ومَرَّةً لِعَدُوِّنَا مِنَّا، فَلَمَّا رَأَى اللهُ صِدْقَنَا أَنْزَلَ بِعَدُوِّنَا الْكَبْتَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْنَا النَّصرَ، حَتَّى اسْتَقَرَّ الْإِسْلاَمُ مُلْقِيًا جِرَانَهُ وَمُتَبَوِّئًا أَوْطَانَهُ، وَلَعَمْرِي لَوْ كُنَّا نَأْتِي مَا أَتَيْتُمْ، مَا قَامَ لِلدِّينِ عَمُودٌ، وَلاَ اخْضَرَّ لِلإِيمَانِ عُودٌ، وَأَيْمُ اللهِ لَتَحْتَلِبُنَّهَا دَمًا، وَلَتُتْبِعُنَّهَا نَدَمًا!»(٣٣) .

وصف الرضيُّ هذه الخطبة بأنـــَّها من كلام لعليٍّ يصف فيه أصحاب رسول الله، وذلك يوم صفين حين أمر الناس بالصلح، ولكنَّ إمعان النظر فيما تضمَّنَه الخطاب يُسلمنا إلى أنـــَّه كان يقصد تقريع أفراد معسكره وتوبيخهم بسبب عدم امتثالهم لتعليمات قيادتهم، بأسلوب غير مباشر، وأنَّ قصده لم يكن منحصرًا بوصف أصحاب رسول الله (ص)، فإنَّ إيراد صفاتهم يستلزم أن يسعى الـمُتكلِّم إلى نصب مثال يُطمَع في التقرُّب إليه، ولـــمَّا لم يكن هنالك ساعٍ إلى هذا الهدف النبيل، يتبيَّن أنَّ القصد من الخطاب كان اللّوم والتقريع(٣٤) ، ولا سيَّما أنـــَّه أنكر على أفراد معسكره أفعالهم في ختام حديثه. وعدم ذكر الرضيِّ ذلك لا يعني أنـــَّه كان جاهلًا بهذا القصد، بل من الممكن أن يكون قد ركَّز على جانب آخر من الخطاب لغايةٍ مُعيَّنة.

وعلى هذا النحو فإنَّ الخرق قد وقع في هذا الخطاب على مقولة الصيغة، فإنَّ الـمُتكلِّم رُبـــَّما عمد إلى الغموض؛ تحقيقًا لأقصى درجات التأدُّب، حين رمَّز خطابه بتعبيرات لا يمكن تفسيرها إلاّ من قِبَل الجهة المستهدفة لتتواصل مع الـمُتكلِّم.

وهناك خرق آخر وقع على مقولة الكمِّ أيضًا، حين عمد الـمُتكلِّم إلى سرد بعض التفاصيل التي يستوجبها القصد، ولا يستوجبها الخطاب، حين ذكرَ بصورة دقيقة أوصاف أصحاب رسول الله (ص)، فأوصل رسالته بطريق غير مباشر، فإنَّ الله سبحانه لـــمَّا رأى صدق تلك الثلّة المؤمنة، أنزل النصر عليهم وكبت عدوّهم، وهو حال لم تشهده أوضاع المسلمين في عهد عليٍّ، ليحرّك عقول أفراد معسكره للتفكُّر في أسباب حبس النصر عنهم! والتأمُّل في الأنموذج الذي ضُرِبَ لهم مثلًا.

* وسُئِلَ عن الخوارج بعد هزيمتهم في وقعة النهروان: يا أميرَ المؤمنينَ: هَلَكَ القَومُ بأجمَعِهم؟ فقال: «كَلَّا وَاللَّهِ إِنَّهُمْ نُطَفٌ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ وَقَرَارَاتِ النِّسَاءِ كُلَّمَا نَجَمَ مِنْهُمْ قَرْنٌ قُطِعَ حَتَّى يَكُونَ آخِرُهُمْ لُصُوصًا سَلَّابِينَ»(٣٥).

«قرارات النساء: كناية لطيفة عن الأرحام»(٣٦)، جاءت على نسق الكناية عن الجماع في قوله تعالى: (لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ) [النساء: ٤٣].

فسعيًا منه إلى تحقيق التأدُّب في الخطاب وظَّف الـمُتكلِّم هاهنا أسلوب الكناية مقتفيًا أثر التعبير القرآنيّ، فعدل عن التصريح بذكر المحذور العرفي إلى ذكر ما يلزمه، وهذه «الكنايات اللطيفة والتعريضات المستحسنة... وأشباهها في كلام اللَّه آداب حسنة على المؤمنين أن يتعلّموها ويتأدّبوا بها ويتكلّفوا مثلها في محاورتهم ومكاتبتهم»(٣٧).

وإذا كان التعبير الكنائيّ ينحاز إلى جهة خرق قاعدة الوضوح من مقولة الصيغة؛ لعدم إفصاح الـمُتكلِّم عن قصده بكلمات مباشرة، إلاّ أنَّ الأمر حين يكون معقودًا على ضمان غاية نبيلة تتجسَّد في تحقيق التأدُّب في الخطاب فإنَّه هذا الخرق يصبح مقبولًا وسائغًا.

والأمر نفسه ينطبق على خطابه في وصيةٍ له، قال: «هَذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي مَالِهِ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ لِيُولِجَهُ بِهِ الْجَنَّةَ وَيُعْطِيَهُ بِهِ الْأَمَنَةَ. وَمَنْ كَانَ مِنْ إِمَائِي اللَّاتِي أَطُوفُ عَلَيْهِنَّ لَهَا وَلَدٌ أَوْ هِيَ حَامِلٌ فَتُمْسَكُ عَلَى وَلَدِهَا وَهِيَ مِنْ حَظِّهِ فَإِنْ مَاتَ وَلَدُهَا وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ عَتِيقَةٌ قَدْ أَفْرَجَ عَنْهَا الرِّقُّ وَحَرَّرَهَا الْعِتْقُ»(٣٨).

فقوله: «(أطوف عليهن)، كناية لطيفة عن غشيان النساء»(٣٩)، نفذ منها الـمُتكلِّم إلى تحقيق قصده بتوظيف أسلوب يُعينه على عدم التصريح بالمحظور الاجتماعيّ بخرق قاعدة الوضوح من مقولة الصيغة؛ ضمانًا لخطاب صبغته التأدُّب.

* ومن كلام له لـمَّا أداره الناس على البيعة بعد قتل عثمان: «دَعُونِي وَالْتَمِسُوا غَيْرِي فَإِنَّا مُسْتَقْبِلُونَ أَمْرًا لَهُ وُجُوهٌ وَأَلْوَانٌ لَا تَقُومُ لَهُ الْقُلُوبُ وَلَا تَثْبُتُ عَلَيْهِ الْعُقُولُ وَإِنَّ الْآفَاقَ قَدْ أَغَامَتْ وَالْمَحَجَّةَ قَدْ تَنَكَّرَتْ. وَاعْلَمُوا أَنِّي إِنْ أَجَبْتُكُمْ رَكِبْتُ بِكُمْ مَا أَعْلَمُ وَلَمْ أُصْغِ إِلَى قَوْلِ الْقَائِلِ وَعَتْبِ الْعَاتِبِ وَإِنْ تَرَكْتُمُونِي فَأَنَا كَأَحَدِكُمْ وَلَعَلِّي أَسْمَعُكُمْ وَأَطْوَعُكُمْ لِمَنْ وَلَّيْتُمُوهُ أَمْرَكُمْ وَأَنَا لَكُمْ وَزِيرًا خَيْرٌ لَكُمْ مِنِّي أَمِيرًا»(٤٠).

ذكر ابن أبي الحديد أنَّ بعض الشُّرَّاح حمل هذا الخطاب على الحقيقة، فهو كلام معاتب «شاكٍ من أصحابه، يقول لهم: دعوني والتمسوا غيري، على طريق الضجر منهم، والتبرُّم بهم والتسخُّط لأفعالهم؛ لأنَّهم كانوا عدلوا عنه من قبل، واختاروا عليه، فلـمَّا طلبوه بعدُ أجابهم جواب المتسخِّط العاتب. وحمل قوم منهم الكلام على وجه آخر، فقالوا: إنه أخرجه مخرج التهكُّم والسخرية، أي: أنا لكم وزيرًا خيرٌ منّي لكم أميرًا فيما تعتقدونه، كما قال سبحانه: (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ)(٤١)، أي: تزعم لنفسك ذلك وتعتقده»(٤٢).

فالسياق كسا الخطاب بأكثر من قصد جعلت من الإخبار واحدًا من مقاصد عِدَّة، متلبسًا صيغة الإخبار ومخفيًا وراءه قصد التهكّم الذي أدّاه الـمُتكلِّم بتوظيف الاستراتيجيَّة التلميحيَّة.

والخرق في هذا الخطاب بحسب الرأي الأخير يقع على مقولة الكيف، ولا غرابة في أنـــنَّا لا نجد في خطاب أمير المؤمنين ما يقع فيه هذا النوع من الخرق، وسبب ذلك موافق لما عليه الحال في نظريَّة الأفعال اللُّغويّة، فقد علمنا أنَّ نقض القاعدة الأولى من هذه المقولة التي تنصُّ على: (لا تقل ما تعلم أو تعتقد أنَّه كاذب)، يجري بطرائق متعدِّدة منها التهكُّم الذي يعني أن يقوم الـــمُتكلِّم بالتصريح بخطاب ظاهر الكذب للمخاطَب الذي يعلم أنَّ هذا الكلام لا يطابق ما يفكر به الـــمُتكلِّم الذي يسعى إلى إيصال قصده إليه بطريقة غير مباشرة.

إلاّ أنـــنَّا هاهنا يمكننا قبول هذا الرأي كما قبلناه في قول الله سبحانه، على أنَّ الـــمُتكلِّم يتهكَّم من خطل رأي المخاطَب، فيدير الخطاب معه بالوجهة التي توحي للمخاطَب بهذا التهكُّم الذي يُعدُّ في مثل هذه الحال الطريق الأسرع لإيصال القصد، فتهكُّم أمير المؤمنين ممـــــَّا يعتقده المخاطَبون، إنـــــَّما هو قائم على: إنـــــَّكم ما دمتم ترون ذلك فخلُّوا سبيلي وابتغوا غيري لإمارتكم، والسياق المشترك بين الـــمُتكلِّم والـــمخاطَب يفرض على الأخير أن يعلم بأنَّ الـــمُتكلِّم يسعى الى إيصال مفهوم نقيض لظاهر الخطاب، مع مراعاته مبدأ التعاون.

وسلوك الطريق غير المباشر حين مال الـــمُتكلِّم إلى عدم التصريح بهذه الفكرة لم يكن وراءه سوى سعيه إلى أداء القصد وإيصال الفكرة إلى المخاطَب بأسلوب يحكمه التأدُّب.

* * *

ويُلحَظ أنَّ أمير المؤمنين كثيرًا ما يعمد إلى الكناية حين يستلزم الخطابُ الحديثَ عن نفسه، ويتجاذب هذه الطريقة في اللجوء إلى الكناية أهداف عِدَّة[٤٣] ، يأتي في مقدِّمتها التأدُّب في الخطاب، وسنأتي على ذكر شيءٍ من ذلك فيما يأتي:

* بعد أن أوضح ما على الإمام من حقٍّ للرعية، قال عليٌّ في خطبة له: «فَبَادِرُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِ تَصْوِيحِ نَبْتِهِ، وَمِنْ قَبْلِ أَنْ تُشْغَلُوا بِأَنْفُسِكُمْ عَنْ مُسْتَنَّارِ الْعِلْمِ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهِ»[٤٤] . فقد أمر أصحابه بالمبادرة لأخذ العلم من أهله، فبعد أن بيَّنَ ما على الإمام من واجبات تجاه الرعيَّة، وجّههم إلى ضرورة التزام الإمام لينهلوا منه العلم بهدف إقامة الحدود وإحياء السُّنّة، ولكنَّ أدبه الرفيع أبى عليه أن يسمِّي نفسه فانحرف بالخطاب إلى التكنيَّة عنها، وأبى عليه أن يشير إلى نفسه عيانًا فأومأ إليها بيانًا، فكنّى بقوله: «فَبَادِرُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِ تَصْوِيحِ نَبْتِهِ» عن نفسه، أي: بادروه قبل أن أموت، فيذهب العلم[٤٥] .

فالخرق الدلاليّ للمعنى هاهنا حدث بطريق الانتقال من لازم إلى ملزوم بتوظيف الكناية التي تُعدُّ أبرز مظاهر التعبير غير المباشر؛ ذلك أنَّ قوامها الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعاني المستلزَمة.

وهذه الكناية تدخل في حيِّز الكناية البعيدة التي تتدخَّل فيها وسائط متعدّدة في الملابسة بَيْن المكنَّى به والـــمَكني عنه. فالكناية في تعبيره خفيَّة تحتاج إلى تأمُّل وتفكير لكثرة لوازمها الذهنيَّة، وقد يستدعي ذلك اختلاف الـــمخاطَبين في الانتقال إلى الملزوم المقصود تبعًا لإدراكهم ونباهتهم. فذهن المخاطَبين ينتقل إلى مراحل حتـــــَّى يصل إلى المعنى الـــمَكني عنه، في حين تحملهم الكناية على الاقتناع بمضمون الخطاب لما تمثّله لوازمها من حُجج للاستدلال على القصد.

Abstract

(Dialogue Implications) A strategy for politeness in the slanderous discourse

A pragmatic approach to speeches (Nahj al-Balaghah)

By Abdul-Zahra Dariol Karim

And Hamid Abdul-Hamza Al-Fatali

conversational implicature The theory of linguistics The pragmatics research began with the announcement of a new era, as it contributed to solving many of the philosophical problems that philosophers were unable to solve, when they succeeded in explaining how to choose assumptions without others, the speaker is waiting for the addressee to get to understand his intent and complete the process of communication In spite of the effective influence of the dialogue on the structure of the language, it is based on general principles outside the organization of language, which aim at a cooperative approach, as well as a clear explanation of the capacity The speaker that means more than it uttered by saying, on this basis of this theory succeeded to be one of the most important strategies upon which Politeness in linguistics theory of pragmatics.

الهوامش

١) يُنظر: العين: ٧/ ٣٧٢، وتهذيب اللُّغة: ١٣/ ١٥٠، ولسان العرب: ١٢/ ٥٤١.
٢) يُنظر: الاستلزام الحواريّ في التداول اللّسانيّ: ١١٢.
3) see: Long Man Dictionary of contemporary English, p561.
٤) يُنظر: الاقتضاء في التداول اللّسانيّ: ١٤١.
٥) يُنظر: الاستلزام الحواريّ في التداول اللّسانيّ: ١٠٣ ـــ ١٠٤.
6) see: Grice P.H. "Logic and conversation". P51-71.
٧) يُنظر: نظريَّة المعنى في فلسفة بول غرايس: ٧.
٨) يُنظر: التداوليَّة والشعر: ٢٥.
٩) يُنظر: آفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر: ٣٣.
١٠) يُنظر: اللسان والميزان أو التكوثـــُر العقليّ: ٢٣٨.
١١) يُنظر: الاقتضاء في التداول اللّسانيّ: ١٥٧.
١٢) يُنظر: الاقتضاء في التداول اللّسانيّ: ١٤٨ ـــ ١٥٦، والاستلزام الحواريّ: ١١٤ ـــ ١١٦.
١٣) يُنظر: الاقتضاء في التداول اللّسانيّ: ١٥٤، ودلالة الاقتضاء عند الأصوليّين: ٢٩.
١٤) يُنظر: الاقتضاء في التداول اللّسانيّ: ١٥١ ـــ ١٥٦، وآفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر: ٣٥ ـــ ٣٧، ونظريَّة المعنى في فلسفة بول جرايس: ٨٦ ـــ ٩٢.
١٥) يُنظر: اللسان والميزان أو التكوثـــُر العقلي: ٢٣٨.
١٦) «عبارة عن إخراج الكلام على ضدِّ مقتضى الحال استهزاءً بالمخاطب» [الطراز: ٣/٩١].
١٧) يُنظر: الاقتضاء في التداول اللّسانيّ: ١٥٤، ودلالة الاقتضاء عند الأصوليّين: ٢٩.
١٨) يُنظر: الاقتضاء في التداول اللّسانيّ: ١٥٤.
١٩) يُنظر: الاستلزام الحواريّ في التداول اللّسانيّ: ١٠٤.
٢٠) أو التمليحيَّة: عرَّفها السَّكَّاكيُّ بأنـــَّها: «استعارة اسم أحد الضدّين أو النقيضين للآخر بواسطة انتزاع شبه التضادِّ وإلحاقه بشبه التناسب بطريق التهكُّم أو التمليح... ثُمَّ ادِّعاء أحدهما من جنس الآخر والإفراد بالذِّكر ونصب القرينة، كقولك: إنَّ فلانًا تواترت عليه البشارات، بقتله ونهب أمواله وسبي أولاده» [مفتاح

العلوم: ٣٧٥].

٢١) لـــمَّا نزلت: {إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ * طَعَامُ ٱلأَثِيمِ} [الدخان: ٤٣ ـــ ٤٤]، قال أبو جهل: أَتُهَدِّدُنِي يَا مُحَمَّدُ؟ وَإِنْ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَعَزُّ مِنِّي وَلَا أَكْرَمُ، فنزلت هذه الآية، يُنظر: البحر المحيط: ٩/ ٤٠٨.

٢٢) يُنظر: عروس الأفراح: ٤٦٥/١.

٢٣) التحرير والتنوير: ٢٥/ ٣١٦.

٢٤) يُنظر: التحرير والتنوير: ١٢/ ٨٤.

٢٥) هو أن يلوّح الطالب بالطلب، بألفاظ عذبة مهذّبة منقحة مقترنة بتعظيم الممدوح خالية من الإلحاف والتصريح، بل يشعر بما في النفس دون كشفه، كقول أبي الطيّب المتنبي:

وَفِي النَّفْسِ حَاجَاتٌ وَفِيكَ فَطَانَةٌ سُكُوتِي بَيَانٌ عِنْدَهَا وَخِطَابُ

يُنظَر: خزانة الأدب وغاية الأرب: ٤٨٨/٢. والإلحاف يعني: الرّمز أو ما خفي معناه من الكلام، والتلميح. والبيت في ديوان المتنبي: ٥٦.

٢٦) يُنظَر: الاقتضاء التداوليّ وأبعاده الخطابيَّة في تراكيب القرآن الكريم: ٨١ ـــ ٨٢. وذهب أبو حيّان إلى أنَّ معنى (ونادى نوحٌ ربّه): أنَّه «أراد أن يناديه، ولذلك أدخل الفاء، إذ لو كان أراد حقيقة النداء والإخبار عن وقوعه منه لم تدخل الفاء في (فقال)، ولسقطت كما لم تدخل في قوله: {إِذ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ...}» [البحر المحيط في التفسير: ٦/ ١٦١، والآية من سورة مريم: ٢ ـــ ٣]، وهذا ينمُّ عن أدبٍ عالٍ صادر عنه (ع)، إذ لم تحمله همّته على مخاطبة الله سبحانه في هذا الأمر الذي لا يُرتجَى. ونُلفت النظر هنا إلى أنَّ تحليل أبي حيَّان لهذه الآية على هذا النحو ينقض رأي الباحثة في التحليل التداوليّ لهذه الآية؛ ذلك أنَّ الخطاب لم يقع في الأصل.

٢٧) التحرير والتنوير: ٨٥/١٢.

٢٨) يُنظَر: الاقتضاء في التداول اللّسانيّ: ١٥٥ ـــ ١٥٦.

٢٩) نهج البلاغة: الخطبة ١٢٩.

٣٠) سمَّاه ابن المعتز تجاهل العارف: واختار له السَّكّاكي مصطلح (سوق المعلوم مساق غيره لنكتة)، وسمَّاه البلاغيون الإعنات، وعرَّفوه بأنَّه: إخراج ما تُعرَف صحّته مخرج ما يُشَكُّ فيه ليزيد بذلك تأكيدًا، بسؤال المُتكلّم عمَّا يعلمه حقيقة تجاهلًا منه به لقصدٍ ما [يُنظَر: البديع لابن المعتز: ٣٨، وعروس الأفراح: ٢/ ٢٧٥].

٣١) يُنظَر: البلاغة العربيَّة: ١/ ٢٧١.

٣٢) نهج البلاغة: الخطبة ٢١٦.

٣٣) نهج البلاغة: الخطبة ٥٦.

٣٤) ذكر ابن أبي الحديد أنَّ هذا الكلام في قصة ابن الحضرمي حيث قدم البصرة، واستنهض عليٌّ أصحابه إلى البصرة، فتقاعدوا [يُنظَر: شرح نهج البلاغة: ٣٤/٤ ـــ ٣٦].

٣٥) نهج البلاغة: الخطبة ٦٠.

٣٦) شرح نهج البلاغة: ٥٨/٥.

٣٧) الكشّاف: ١/ ٢٦٦.

٣٨) نهج البلاغة: الوصيَّة ٢٤.

٣٩) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٤٩/١٥.

٤٠) نهج البلاغة: الخطبة ٩٢. وأداره على الشيء: حاوله أن يفعله [تاج العروس: ١١/ ٣٣٨].

٤١) الدخان: ٤٩، ويرى السُّبكي أنَّ الخطاب يفصح عن تهكُّم؛ تهاونًا من الـمُتكلّم بالمخاطب واستهزاءً به، وهو أغيظ للمُستهزَأ به وأشدُّ إيلامًا له يُنظَر: عروس الأفراح: ٤٦٥/١].

٤٢) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٣٥/٧.

٤٣) يُنظَر: أسلوب الإمام عليّ (ع) في التصريح باسمه والكناية عنه: ١٨٦ ـــ ١٨٨.

٤٤) نهج البلاغة: الخطبة ١٠٥.

٤٥) يُنظَر: شرح ابن أبي الحديد: ١٦٩/٧.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

١. الاستلزام الحواريّ في التداول اللّسانيّ من الوعي بالخصوصيَّات النوعيَّة للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، العياشي أدراوي، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

٢. آفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر، الدكتور محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعيَّة، (د. ط)، ٢٠٠٢م.

٣. الاقتضاء التداوليّ وأبعاده الخطابيَّة في تراكيب القرآن الكريم، د. أشواق النجّار، (بحث)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانيَّة، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠٠٨م

٤. الاقتضاء في التداول اللّسانيّ، إدريس مقبول، مجلّة عالم الفكر، مج٢٠، ع٣، الكويت، ١٩٨٩م.

٥. الاقتضاء في التداول اللّسانيّ، إدريس مقبول، مجلّة عالم الفكر، مج٢٠، ع٣، الكويت، ١٩٨٩م.

٦. البحر المحيط في التفسير، أثير الدِّين مُحمَّد بن يوسف أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي مُحمَّد جميل، دار الفكر، بيروت، (د. ط)، ١٤٢٠هـ.

٧. البديع في البديع لابن المعتزّ، أبو العبَّاس، عبد الله بن مُحمَّد، المعتزُّ بالله ابن المتوكّل ابن المعتصم ابن الرشيد العبَّاسي (ت٢٩٦هـ)، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٨. البلاغة العربيَّة، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (١٤٢٥هـ)، دار القلم/ دمشق، والدار الشاميَّة/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

٩. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسينيّ، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، دار الهداية، (د. ط)، (د. ت).

١٠. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، مُحمَّد الطاهر بن مُحمَّد بن مُحمَّد الطاهر بن عاشور التونسيّ (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسيَّة للنشر، تونس، (د. ط)، ١٩٨٤هـ.

١١. التداوليَّة اليوم علم جديد في التواصل: ٤٨، جاك موشلار وآن ريبول، ترجمة: الدكتور سيف الدين دغفوس، والدكتور محمد الشيبانيّ، المنظّمة العربيَّة للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

١٢. التداوليَّة والشعر قراءة في شعر المديح في العصر العباسيّ، الدكتور عبد الله بيرم، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمَّان، (د. ط)، ٢٠١٢م.

١٣. تهذيب اللُّغة، مُحمَّد بن أحمد بن الأزهر الأزهريّ الهرويّ، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: مُحمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٤. خزانة الأدب وغاية الأرب، تقي الدين بن علي بن عبد الله الأزراري ابن حجّة الحموي (ت٨٣٧هـ)، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، ودار البحار، بيروت، ٢٠٠٤م.

١٥. دلالة الاقتضاء عند الأصوليّين في ضوء نظريّة التّضمين التخاطبي عند جرايس، وليد حسين، مجلة الدراسات اللُّغويَّة والأدبيَّة، الجامعة الإسلاميَّة العالميَّة بماليزيا، السنة الأولى، ع٢، ٢٠١٠م.

١٦. ديوان المتنبي، مراجعة: نخبة من الأدباء، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (د، ط)، (د. ت).

١٧. شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيَّة، عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، الطبعة الأولى، ١٩٥٩م.

١٨. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم، الحسينيّ العلويّ الـمُلقّب بالمؤيَّد بالله (ت٧٤٥هـ)، المكتبة العصريَّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٩. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن عليّ، أبو حامد، بهاء الدِّين السُّبْكيّ (ت٧٧٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريَّة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٢٠. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ البصريّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور

مهدي المخزوميّ، والدكتور إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، (د. ط)، (د. ت).

٢١. الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشريّ، جار الله (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٢٢. لسان العرب، مُحمَّد بن مكرم بن عليّ، أبو الفضل، جمال الدِّين ابن منظور الأنصاريّ الرويفعيّ الإفريقيّ (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٢٣. اللّسان والميزان أو التَّكوثـــر العقليّ، الدكتور طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربيّ، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

٢٤. مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر السَّكَّاكيّ الخوارزميّ الحنفيّ أبو يعقوب (ت٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

٢٥. نظريَّة المعنى في فلسفة بول غرايس، صلاح إسماعيل، الدار المصريَّة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د. ط)، ٢٠٠٥م.

٢٦. نهج البلاغة، عليٌّ بن أبي طالب، ضبط نصّه وابتكر فهارسه العلميّة: الدكتور صبحي الصالح، دار الكتاب المصريّ/ القاهرة، ودار الكتاب اللبنانيّ/ بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م.

1. Grice P.H. "Logic and conversation", in Cole peter and Morgan. Jerry. L. (eds): Speech acts, in Syntax and Semantics.vol.3. New York. 1975.
2. Paul procter, Long Man Dictionary of contemporary English, printed by special arrangements with Longman Group UK limited, Longman Group Limited, 1978.